

قراءة في التّخريج النّصي بين المعتزلة وأهل السنّة

أ.د. محمّد روسات، جامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر.

للسّي يمينة، جامعــــــــة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر.

ملخّص

يركّز هذا البحث على الممارسة القرآنية في التّراث والتّراث، لاسيّما لدى أقطاب المعتزلة وأهل السنّة، كاشفا عن استراتيجية ومنهج المتكلمين وفي مقدّماتهم أهل الاعتزال الذين كان منهجهم في البحث والتّقرير والتّدليل منهاجا خاصا يخالف منهج أهل السنّة وهو منهج القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جهة ويخالف من جهة أخرى منهج الفلاسفة في بحثهم وتقريرهم وتدليلهم، إذ اعتمدوا على الأدلة العقلية والمنطقية فأدى بهم النّظر إلى تأويل الآيات القرآنية التي لا تتفق مع اعتقاداتهم وأصول مذهبهم. لذا طفحت مؤلفاتهم بالتّخرجات النّصية.

الكلمات المفتاحية: منهج المتكلمين، المعتزلة، أهل السنّة، البحث والتّقرير والتّدليل، الأدلة العقلية والمنطقية، بالتّخرجات النّصية.

Abstrait

Cette recherche se concentre sur la pratique de la lecture dans et pour la patrimoine ,en particulier dans les pôles des mutazilas et les sunnites, révélant une stratégie et une méthodologie des mutakallamin et en avant garde les mutazilas, qui utilisaient la doctrine de la recherche, du rapport et de l' indulgence, une méthodologie spécifique, contraire aux sunnites, la doctrine du coran et le hadith, d' une part, et d' autre part elle est contraire à la doctrine des philosophes dans leur recherche, leur rapports et leur indulgences, la théologie mutazilite se développe sur la logique et le rationalisme, chose qui les a poussé à une interprétation des versets coraniques qui ne sont pas conformes avec leurs croyances et leur doctrine, pour cela leurs écrits ont débordé le référencement des ahadiths.

Mots-clés: méthodologie des mutakallamin, les mutazilas, les sunnites, la recherche, du rapport et de l' indulgence, la logique et le rationalisme.

في نشأة علم الكلام ومنهج المتكلمين:

سَمِّيَ هذا العلم الَّذِي يَبْحِثُ فِي الْعُقَائِدِ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ بِ (علم الكلام)، وَسَمِّيَ الْمُشْتَغَلُونَ بِهِ (الْمُتَكَلِّمِينَ)، وَقَدْ كَانَ يَسَمَّى الْبَحْثُ فِي هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ (الفقه في الدِّين) نَظِيرًا لِـ (الفقه في العلم)، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «الفقه في الدِّين أَفْضَلُ مِنَ الْفَقْهِ فِي الْأَحْكَامِ، وَلَئِنْ يَتَفَقَّهَ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ، وَأَفْضَلُ الْفَقْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالشَّرَائِعَ، وَالسَّنَنَ، وَالْحُدُودَ، وَاخْتِلَافَ الْأُمَّةِ وَاتَّفَاقَهَا.»⁽¹⁾

كَمَا سَمَّى أَبُو حَنِيفَةَ كِتَابَهُ فِي الْعَقِيدَةِ، (الفقه الأكبر)، كَمَا يَسَمَّى (علم التَّوْحِيدِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ فِي بَحْثِ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ (التَّوْحِيدِ) لِذَا يَعْرِفُ ابْنُ خَلْدُونَ (علم الكلام) بِقَوْلِهِ: «هُوَ عِلْمٌ يَتَضَمَّنُ الْحُجُجَ عَنِ الْعُقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ الْمُنْحَرِفِينَ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ عَنِ مَذَاهِبِ السَّلَفِ، وَأَهْلِ السَّنَةِ، وَسَرَّ هَذِهِ الْعُقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ التَّوْحِيدِ.»⁽²⁾

أَمَّا الْأَسْمُ الَّذِي اشْتَهَرَ بِهِ هَذَا الْعِلْمُ فِي تَارِيخِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَهُوَ (علم الكلام). وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِ هَذِهِ التَّسْمِيَّةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّهُ سَمِيَ عِلْمَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ أَهْمَ مَسْأَلَةٍ وَقَعَتْ فِيهَا الْخِلَافُ فِي الْعَصُورِ الْأُولَى مَسْأَلَةُ كَلَامِ اللَّهِ وَخَلْقِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَسَمِيَ الْعِلْمُ كُلُّهُ بِأَهْمِ مَسْأَلَةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ كَلَامٌ صِرْفٌ فِي الْمَنَاطِرَاتِ عَلَى الْعُقَائِدِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى عَمَلٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا حَيْثُ كَانَ السَّلَفُ يَسْكُتُ عَمَّا تَكَلَّمُوا فِيهِ، أَوْ لِأَنَّهُ فِي طَرُقِ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى أَصُولِ الدِّينِ أَشْبَهَ بِالْمَنْطِقِ فِي تَبْيِينِ مَسَالِكِ الْحُجَّةِ فِي الْفَلَسَفَةِ، فَوَضِعَ لِلأَوَّلِ إِسْمَ مُرَادِفٍ لِلثَّانِي، فَسَمِيَ كَلَامًا مُقَابِلَةً لِكَلِمَةِ مَنْطِقٍ.»⁽³⁾

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ كُلَّهَا صَالِحَةٌ لِأَنَّ تَكُونَ سَبَبًا لِتَسْمِيَةِ هَذَا الْعِلْمِ بِ (علم الكلام): لِصَلْتِهَا بِهَذَا الْعِلْمِ، سِوَاهُ مِنْ حَيْثُ حَيْثِيَّاتِهِ أَوْ مِنْهَجِهِ، وَلَكِنْ أَبْرَزَ قَوْلُ يُمْكِنُ الْإِعْتِدَادُ بِهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يَسْتَنْدُ سَبَبُهُ إِلَى مَسْأَلَةِ كَلَامِ اللَّهِ، أَوْ خَلْقِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ لِأَنَّهَا بِحَقِّ أَشْهَرِ مَسْأَلَةٍ ثَارَ حَوْلَهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي عَصْرِ الْمَأْمُونِ الَّذِي قَرَّبَ الْمُعْتَزِلَةَ، وَحَكَّمَهُمْ فِي رِقَابِ الْحُنَابِلَةَ، مِمَّا أَدَّى إِلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّعَسُّفِ، وَالْقَهْرِ إِلَى حَدِّ سَفْكِ الدَّمَاءِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي التَّارِيخِ.

وَالثَّابِتُ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ هُمُ الْأَوَّلُ مِنَ اسْتِعْمَلُوا الْكَلَامَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، بِمَفْهُومِهِ الْإِصْطِلَاحِيِّ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالذَّاتِ، يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشَّهْرِسْتَانِي فِي كِتَابِهِ (المَلَلُ وَالتَّحَلُّ) بِقَوْلِهِ: «طَالَعَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةَ كَتَبَ الْفَلَسَفَةَ حِينَ فَسَّرَتْ أَيَّامَ الْمَأْمُونِ، فَخَلَطَتْ مَنَاهِجَهَا بِمَنَاهِجِ الْكَلَامِ، وَأَفْرَدَتْهَا فَنَاءً مِنْ

فنون العلم، وسمّتها باسم الكلام»⁽⁴⁾

أما منهج المتكلمين المتمكّنين من البحث والتّقرير والتّدليل فهو منهج خاصّ، يخالف من جهة منهج أهل السنّة وهو منهج القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ويخالف من جهة أخرى منهج الفلاسفة في بحثهم وتقديرهم، وتدليلهم، فمنهج القرآن اعتمد في الدّعوة على أساس فطريّ، فالقرآن لا يؤلّف برهانه تأليفاً منطقيّاً من مقدّمة صغرى، وكبرى، ونتيجة، ولا يتعرّض لألفاظ الفلسفة من جوهر، وعرض ونحوهما؛ لأنّ الدّين لم يأت للفلاسفة وحدهم، ولا للعلماء وحدهم، فللفلاسفة والعلم حظّ أقلّ عدد من النّاس، وإنّما اعتمد منهج القرآن على الفطرة والعاطفة لما لهما من قدر مشترك بين النّاس جميعاً، فمن ثمة كان من آمن علماء وجهلاء، وفلاسفة وغيرهم، ولو اتّبع الدّين سبيل (علم المنطق) ما آمن إلاّ القليل.⁽⁵⁾

وكان المسلمون الأوّلون قد آمنوا بما جاء في القرآن، وفهموا الآيات فهماً مجملاً من غير بحث كثير، ولا جدال طويل، أمّا منهج المتكلمين فلم يكتف بما يساير الجانب الفطري، والعاطفي في الإنسان، بل اعتمد على الأدلّة العقلية والمنطقية، وأدّى بهم النّظر إلى تأويل الآيات القرآنية التي لا تتفق مع اعتقاداتهم، وأصول مذاهبهم، لذا غلبت على كتاباتهم التّمخّلات النّصية والتّخریجات الفقهيّة التي تخالف الكثير ممّا اتّفق حوله الجمهور.

هذا بخلاف منهج الفلاسفة الذين يبحثون المسائل بحثاً مجرداً دون سابق مؤثّر أو اعتقاد، وهذا ما حدا بابن خلدون إلى القول: «إنّ نظر الفيلسوف في الإلهيات إنّما هو نظر في الوجود من حيث أنّه يدلّ على الموجد، وبالجملة فموضوع علم الكلام عند أهله إنّما هو العقائد الإيمانية بعد فرضها صحيحة من الشّرع من حيث أنّه يمكن أن يستدلّ عليها بالأدلّة العقلية.»⁽⁶⁾

وهكذا يتّضح أنّ المتكلمين اعتمدوا قواعد الإيمان، وآمنوا بصحّتها، ثمّ اتّخذوا أداتهم العقلية للبرهنة عليها، ولا سيّما المعتزلة انطلاقاً من أصول مذهبهم الخمسة كما ذكرها الخياط (أحد زعماء المعتزلة في القرن الثالث الهجري)، فقال: «وليس يستحقّ أحد منهم اسم الاعتزال حتّى يجمع القول بالأصول الخمسة: التّوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، إذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي.»⁽⁷⁾

وعمد المعتزلة إلى هذه الأصول قصد توحيد الله والتّزيه المطلق له، وإثبات حريّة الإرادة للخلق، والإقرار بعدل المولى تعالى، وفعله الأصلح.

واعتمد المعتزلة في منهجهم على اللغة، والعقل، والمزاوجة بينهما أحياناً، في إثبات أصولهم، كما استعانوا بالنحو (الإعراب) والأساليب، والحمل على التشبيه والمجاز تحقيقاً لمبادئ مذهبهم. وقد أدى بهم هذا إلى كثير من التأويلات النصية. وإذ تتمثل الأسس العامة لعلم الكلام في العقل والنقل والتأسيس على الدليل، فإنني أخصّ في هذا البحث المتواضع الجانب الذي انتصر فيه الزمخشري في تفسيره الكشاف لأصول مذهبهم وخدمة الفكر الاعتزالي من خلال توظيف التخرّيج النصّي والتأويل بالدلالة لمجموعة من ألفاظ النصّ القرآني.

1 - دلالة الأفعال بين أهل السنة والاعتزال:

جعل: في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا، مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾⁽⁸⁾

فإنّ الزمخشري يتعرّض لإعراب كلمة (رهبانية) في هذه الآية فيجد أنّه لو عطفها على ما قبلها (رأفة ورحمة) لكان ذلك مدعاة إلى القول بأنّ الله يخلق القبيح، وهذا ما ينكره المعتزلة، فالله لا يفعل إلاّ الأصلاح، فماذا يصنع الزمخشري؟ إنّهُ يعتبر كلمة (رهبانية) مفعولاً به بفعل مضمر يفسّره الظاهر تقديره (وابتدعوا رهبانية ابتدعوها) يعني: «وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها»⁽⁹⁾

ومع ذلك فإنّ الزمخشري يجوز إعراب (رهبانية) على أنّها معطوفة على ما قبلها، ولكنّه يحترس في هذا التخرّيج فيرى أنّ الفعل — (جعلنا) في أول الآية بمعنى (وقفنا) يقول: «ويجوز أن تكون الرهبانية معطوفة على ما قبلها، و(ابتدعوها) صفة لها في محلّ نصب، أي (وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة وrehبانية مبتدعة من عندهم، بمعنى وقفناهم للتراحم بينهم ولابتداع الرهبانية واستحداثها»⁽¹⁰⁾

والزمخشري بذلك يوقع نفسه في إشكال، وهو أنّه بتفسيره (جعلنا) بمعنى (وقفنا) نفى أن تكون الرهبانية من خلق الله، ونفى معها أن تكون (الرأفة والرحمة) من خلق الله، وذلك لأنّ الفعل (جعلنا) مسلّط على المفعولات الثلاثة: رأفة، رحمة، رهبانية، وليس على الرهبانية فقط فكان الزمخشري في نفيه القبيح عن الله نفى عنه أيضاً فعل الأصلاح.

ثمّ إنّهُ تعالى عن كلّ وصف ذميم إذا وقّـق العبد لفعل الشّرّ فله ضلع في المسؤولية، وتنتفي - على أساس ذلك - العدالة في الجزاء والثواب.

إنّ الله يترك للعبد حرّية الاختيار بين الخير والشّرّ لينال ما يستحقّ من ثواب

أو عقاب بقسطاس مستقيم، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽¹¹⁾ وليس في ذلك خروج عن الإطار المرسوم لبني البشر؛ لأنّها إرادة الله في ابتلاء الإنسان، ومهما فعل من خير أو شرّ بإرادته الدّاتيّة فليس في ذلك خروج عن إرادة الله وحكمته.

لذا يرى بعضهم أنّ عطف (رهبانيّة) على ما قبلها؛ وبأنّ (ابتدعوها) نعت لها بمعنى: وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانيّة مبتدعة من عندهم، أي: ووقفناهم للتّراحم بينهم ولابتداع الرّهبانيّة واستحدائها.⁽¹²⁾

وذكر القرطبي في تفسيره: أي ابتدعوها رهبانيّة، كما تقول: رأيت زيداً وعمراً كلّمت، وقيل: إنّته معطوف على الرّأفة والرّحمة، والمعنى على هذا: أنّ الله تعالى أعطاهم إيّاهما فغيّروا وابتدعوا فيها... منسوبة إلى الرّهبان الذين حملوا أنفسهم المشقّات ممتنعين عن المطعم والمشرب والنّكاح والتّعلّق بالكهوف والصّوامع.⁽¹³⁾

أرى لفعل (جعل) في هذه الآية معنى (خلق) أي أنّ الله خلق من الخير (رأفة ورحمة) وخلق من الشّرّ (رهبانيّة) وابتدعوها: أي كانت لهم إرادة في اختيارها بأنفسهم، لذا نسب ابتداع الرّهبانيّة إليهم، فالرّهبانيّة مسلّط عليها فعل (جعل) وكذا فعل (ابتدع)، إلّا أنّه مع الفعل الثّاني (ابتدع) ناب عنها الضّمير الذي يعود عليها أي الهاء في (ابتدعوها) وعلى هذا الأساس يكون محلّ (رهبانيّة) النّصب على أنّها معطوفة على (رأفة ورحمة).

أغفل: يصرف الرّمخشري الفعل (أغفل) في معناها ودلالاتها إلى (جعل) في الآية: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾⁽¹⁴⁾ مستشهداً على ذلك من اللّغة ليقرّ: «أنّ من (أغفلنا قلبه) من جعلنا قلبه غافلاً عن الدّكر بالخذلان، أو وجدناه غافلاً عنه كقولك: أجبنته أفحمته، وأبخلته إذا وجدته كذلك، أو من أغفل إبله إذا تركها بغير سمة أي لم نسهمم بالدّكر ولم نجعلهم من الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان.»⁽¹⁵⁾

ويبدو من تفسير الرّمخشري نزوع إلى أنّ العباد هم الخالقون أفعالهم، عكس ما يراه أهل السنّة، لذا يعلّق أبو حيّان النّحوي في هذا الشّأن بقوله: «وأما أهل السنّة فيقولون: إنّ الله تعالى أغفله حقيقة وهو خالق الضّلال فيه والغفلة. وقال المفضّل: أغفلناه عن الدّكر وهو القرآن. وقال ابن جريح: شغلنا قلبه بالكفر وغلبة الشّقاء، والظّاهر أنّ المراد بمن (أغفلنا) كقار قريش.»⁽¹⁶⁾

2 - حروف المعاني بين المعتزلة وأهل السنة:

ما: أما بصدد (ما) في الحروف وتوظيفها بكثير من التأويل إلى حدّ العمق أحياناً خدمة لأصول المذاهب ومبادئها، نرى الرّمخشري وهو من كبار المعتزلة يأبى أن تكون (ما) في الآية: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾⁽¹⁷⁾، (ما) الموصولة بمعنى الذي، وذلك حتّى ينفي القبح عن الله، إنّه سبحانه وتعالى لا يفعل إلاّ الأصلح، وهذا أصل من أصولهم، كذلك (ما) هنا مصدرية، والمعنى من شرّ خلقه، على أساس نسبة الشرّ إلى الخلق لا إلى الخالق.⁽¹⁸⁾

وقد علّق أحمد بن المنبّه السّي المالكي على ذلك بقوله: «لأنّه - ويقصد الرّمخشري - يعتقد أنّ الله لا يخلق أفعال الحيوانات، وإنّما هم يخلقونها؛ لأنّها شرّ، والله تعالى لا يخلقها لقبحها، كلّ ذلك تفريع على قاعدة الصّلاح والأصلح التي وضح فسادها، حتّى حرّف بعض القدرّسة (المعتزلة) الآية فقرؤوا (من شرّ ما خلق) بتنوين (شر) وجعل (ما) نافية.»⁽¹⁹⁾

وعلى نقيض ذلك يقول أبو البقاء في إعراب الآية: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾: «يجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي، والعائد محذوف، وأن تكون مصدرية الخلق بمعنى المخلوق، وإن شئت كان على ما به أي من شرّ خلقه، أي ابتداعه، ويرى (من شرّ) بالتّنين و(ما) على هذا يدلّ على سرّ، أو زائدة، ولا يجوز أن تكون نافية: لأنّ النّافية لا يتقدّم عليها في خبرها، فلذلك أن يكون التّقدير (ما خلق من شرّ)، ثمّ هو فاسد في المعنى.»⁽²⁰⁾

فأبو البقاء يجيز كلّ هذه الأوجه الإخراجيّة التي ذكرها لـ (ما) إلاّ وجهاً واحداً، وهو اعتبارها (نافية) أي أنّ الله لا يخلق الشرّ، وهو كما يقول أبو البقاء: فاسد المعنى.

وفي هذا اعتراض على قول المعتزلة في استحالة خلق الأفعال البشريّة من قبل الخالق (الله): لأنّها شرّ، والله لا يفعل القبيح مطلقاً، وإنّما يفعل الخير الكامل لاغير.

واوالعطف: في الآية: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾⁽²¹⁾ يسلك الرّمخشري طريقاً غريباً لتقسيم العطف، فهو يرى أنّ الآخر معطوف على الأوّل، كما يرى أنّ الباطن معطوف على الظاهر، ثمّ يعطف (الظّاهرو الباطن) معاً على (الأوّل والآخر) معاً يقول: «فإن قلت فما معنى (الواو) قلت: الواو الأولى معناها الدّلالة على أنّه الجامع بين الصّفتين الأولى والآخرى، والواو الثالثة على أنّه الجامع بين الظّهور والخفاء. وأمّا الواو الوسطى فعلى أنّه الجامع بين مجموع الصّفتين الأولىين ومجموع الصّفتين الأخيرين، فهو المستمرّ الموجود في جميع الأوقات الماضيّة والآتيّة، وهو في جميعها ظاهر وباطن، جامع للظهور بالأدلة والخفاء، فلا يدرك بالحواس، وفي هذا حجّة على من جوّز إدراكه في الآخرة بالحاسة.»⁽²²⁾

فالزَمخشري لا يعطف مفرداً على مفردٍ ، ولا جملة على جملة ، بل يعطف مفردين على مفردين ، وهذا شيء لم يقل به أهل السُنّة ولا أحد من النّحاة ، ومع ذلك فإنّ هذا التّقسيم في العطف لا يدلّ على عدم جواز إدراكه سبحانه في الآخرة بالحاسّة كما أراد الزَمخشري أن يبرهن .

أمّا في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾⁽²³⁾ فقد أشرب الزَمخشري واو العطف هنا بمعنى (بل) للدلالة على التّرتيبي في رتبة القرابة ، فقال مفسراً ترتيب العطف في الآية: «وبدأ بالأخ ثمّ الأبوين؛ لأنّهما أقرب منه ، ثمّ بالصّاحبة والبنين لأنّهم أقرب وأحبّ ، كأنه قال: يفرّ من أخيه بل من أبويه ، بل من صاحبتة وبنيه ، وقيل يفرّ منهم حذراً من مطالبتهم بالتّبعات.»⁽²⁴⁾ وهذا من باب تأويل الآية على نفي الشّفاة المتّصل بمذهب المعتزلة في تصوّرهم لصفة العدل الإلهي بصفّتهم أهل العدل والتّوحيد .

إلى : في الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽²⁵⁾ يقتضي عند المعتزلة ألا يرى سبحانه وتعالى تأييداً لمبدئهم في التّوحيد وتنزيه الله عن أيّ مشابهة بينه - سبحانه - وبين الإنسان ، مستندين في ذلك إلى قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾⁽²⁶⁾ ولذلك فقد ذهب أبو عليّ الجبائي وهو من كبار المعتزلة إلى أنّ كلمة (إلى) في قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾⁽²⁷⁾ ليست حرف جرّ ، بل هي اسم بمعنى (نعمة) وجمعها آلاء ، فكانه قيل: «وجوه ناظرة نعمة ربّها.»⁽²⁸⁾

لعلّ: عند إعرابنا لهذا الحرف نقول: هو حرف ناسخ مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، يفيد التّوقّع سواء أكان ترجيحاً لمحبوب ، أو إشفاقاً من مكروه ، والتّوقّع معناه الجهل بالعاقبة ، والجهل محال على الله سبحانه وتعالى ، فكيف نفسّر وقوع (لعلّ) في القرآن الكريم؟ وكيف تناولها المعتزلة وغيرهم من الفقهاء واللّغويين؟

ذهب الزَمخشري إلى أنّها في مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إطماع كريم رحيم ، إذ أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة ، لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به ، فمن ديدن الملوك أن يقتصروا في وعودهم التي يوطنون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا : عسى ، لعلّ ، ونحوهما من الكلمات ، فإذا عثر على شيء من ذلك لم يبق للطالب منهم شكّ في النّجاح والفوز بالمطلوب ، فعلى مثله ورد كلام مالك الملوك ذي العزّة والكبرياء ، ولا يجوز أن يحمل على رجاء الله تقواهم؛ لأنّ الرّجاء لا يجوز على عالم الغيب والشّهادة.⁽²⁹⁾

وعليه فالحرف (لعلّ) من الله واجب التّحقيق؛ لأنّه سبحانه لا يجوز عليه

الجهل الذي هو متضمّن في الرّجاء.

ولكن لم يحمل المعتزلة (لعلّ) في الآيات: (لعلّكم تتّقون، لعلّكم تفلحون) وما شابههما على عدم الفلاح، أو عدم التّقوى، وذلك تحقيقاً أيضاً وليس رجاء، ذلك محمول لديهم على نظريتهم في نفي الشّر أو القبح عن الله، ولما كان أي احتمال آخر غير إرادة الفلاح، أو التّقوى هو شرّ وقبح انتفى ذلك، ولهذا فإنّ (لعلّكم تفلحون)، (لعلّكم تتّقون) مفسّرة بالإرادة، أي لا بدّ من الفلاح، أو التّقوى دون احتمال آخر.⁽³⁰⁾

وعلى ذلك فالآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽³¹⁾ تكون فيها الوقاية محقّقة من حيث تركيبها على العبادة، فاستعمال (لعلّ) هنا استعمال فاء السببية من حيث تحقّق السبب عند وجود سببه، ولعلّ هذا المعنى تكون جملة (لعلّ) لا محالاً لها من الإعراب. كحالة الشرط غير الجازم.⁽³²⁾

وبينما يذهب المعتزلة إلى أنّ ما يصدر من الله فعل واحد: فعل ما هو أصلح، يذهب أهل السنّة إلى أنّ قدرة الله تتناول كلّ شيء، فهو الفاعل على الحقيقة⁽³³⁾، وعليه فلم يفسّروا (لعلّكم تتّقون) بإرادة التّقوى، وهي الأصلح - كتفسير المعتزلة - بل فسّروها بالطلب لما في التّرجي من معنى الطلب، فكأنّه قال: «كونوا متّقين»، أو مفلحين) إذ يستحيل وقوع الشّيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى سواء أكان شرّاً أم خيراً.⁽³⁴⁾

وذهب أهل النّحو ومنهم سيبويه أنّ (لعلّ) في كلام الله تعالى على باهما من التّرجي إلا أنّ التّرجي مصروف للمخاطبين، وليس على الله سبحانه وتعالى: «أي اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم»⁽³⁵⁾ فالمعنى في الآية السابقة (البقرة 21) أي لعلّكم تتّقون على رجائكم وطمعكم، وعليه فإنّ جملة (لعلّ) تكون حالية، أي حال كونكم مترجّين للتّقوى وطامعين فيها⁽³⁶⁾ وزعم ابن الأنباري وجماعة من أئمّة العربيّة أنّها للتعليل، أي اعبدوا ربّكم لكي تتّقوا، وبه قال قطرب، والطّبري، قال الثعالبي: «في قوله تعالى: ﴿وَأَنْهَاراً وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ يريد كي تهتدوا»⁽³⁷⁾

وأرى أنّ (لعلّ) في هذا السّياق تفيد الحثّ المتضمّن للتّرجيب والرّحمة أكثر ممّا تحمل الرّجاء والجهل بالمأل، وهذا يوحي بالتّقرير المتضمّن للإرادة البشريّة في فعل الخير والشّر، تحقيقاً لعدالة الجزاء والثّواب، وفي هذه الحالة لسنا في حاجة إلى هذه التّأويلات المبالغ فيها، والتي تؤدّي إلى كثير من التّحامل والتّقول على الله عزّ وجلّ.

وهكذا يتجلّى لنا مدى اعتماد المعتزلة على التّأويل الذي هو (تفسير بالرأي أو اجتهاد) لإبعاد ما قد يحدث من تناقض بين أفكارهم العقليّة وبين ظاهر بعض الآيات

الكريمة التي وظّفها خصومهم في الاستشهاد والاحتجاج والتي يعدّونها هم من المتشابه، وكان أهمّ وسائلهم في هذا الشأن:

- الاعتماد على اللغة وعلى العقل أكثر من النقل، والمزاوجة بين اللغة والعقل في إثبات أصولهم، حيث أنهم لما يعجزون عن تأويل تركيب النصّ يلجؤون إلى الدليل العقلي.

- توظيف الإعراب أو النحو انتصاراً لأحد أصولهم.

- استعانوا بالأساليب والتوجيه إلى المجاز.

- حكّموا العقل فيما كان ظاهره يعارض النقل، وعَدّوه مصدراً للمعارف الدنيّة.

- كما جعلوا المتشابه محوراً لتفاسيرهم، وقد أدّى بهم هذا إلى كثير من التّأويلات النّصيّة خدمة لمبادئهم.

هوامش المقال:

- (1) ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدّمة، ص: 327.
- (2) نفسه، ص: 327.
- (3) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص: 09.
- (4) الشّهرستاني (أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم)، الملل والنحل، القاهرة، 1956، مجلد واحد، ص: 36.
- (5) ينظر: أمين أحمد، ضحى الإسلام، ج3، ص: 13 وما بعدها.
- (6) ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدّمة، (مرجع سابق)، ص: 389.
- (7) السّعيد شنّوقة، التّأويل في التّفسير بين المعتزلة والسّنة. المكتبة الأزهرية للتراث، ص: 135.
- (8) سورة الحديد، الآية 27.
- (9) الكشّاف، الرّمخشري، ج2، ص: 437.
- (10) نفسه، ص: 483.
- (11) سورة الزلزال، الآية 7، 8.
- (12) ينظر تفسير أبي السّعود، ج8، ص: 213.
- (13) ينظر: القـرطبي، ج17، ص: 263.
- (14) سورة الكهف، الآية 28.
- (15) البحر المحيط، أبو حيان النّحوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج7، ص: 167.
- (16) نفسه، ص: 168.
- (17) سورة الفلق، الآية 02.
- (18) الرّمخشري (محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّزييل وعيون الأقاويل، ووجه التّأويل، القاهرة، دار مصطفى حلي، ج2، ص: 568.
- (19) نفسه، ص: 568.

- (20) إملأ ما به الرّحمان، ج4، ص: 532، مطبوع على هامش الجمل على الجلالين.
 (21) سورة الحديد، الآية 03.
 (22) الكشّاف ، الزّمخشري، ص: 241 (مرجع سابق).
 (23) تفسير القرآن الكريم، ابن كثير، دار الأندلس، بيروت، ج2، ص: 8.
 (24) ينظر: الكشّاف، الزّمخشري، ج2، ص: 08 (مرجع سابق).
 (25) سورة الشّورى، الآية 11.
 (26) سورة الأنعام، الآية 103.
 (27) سورة القيامة، الآية 23.
 (28) المفصل في الملل والأهواء والنّحل، أبو محمّد بن حزم، المطبعة الأديبية، مصر: ط11317هـ، ج3، ص: 03.
 (29) الزّمخشري، الكشّاف، ج1، ص: 36 - 37 (مرجع سابق).
 (30) الرّكشي (بدر الدّين محمّد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة، 1958، ج2، ص: 89.
 (31) سورة البقرة، الآية 21.
 (32) حاشية الجمل على الجلالين، ج1، ص: 26.
 (33) النّشار، نشأة الفكر الفلسفي، ص: 548.
 (34) البرهان في علوم القرآن، ج2، ص: 548.
 (35) الكشّاف، الزّمخشري، ج1، ص: 167. ويقصد بهذا الشّرح الآيتين: 43، 44 من سورة طه اذها إلى فرعون إنّه طغى فقولاً له قولاً ليّنأ لعلّه يدكّر أو يخشى).
 (36) شرح الجمّل على الجلالين، ج1، ص: 26.
 (37) فقه اللّغة وسرّ العربيّة، ابن الأنباري، المطبعة التّجاريّة، 1984، ص: 532.

